

الإبادة وآليات التماهي

قراءة في التشابه البنيوي بين النازية والصهيونية – غزة نموذجًا

Genocide and the Mechanisms of Identification

A Reading of the Structural Similarities Between Nazism and Zionism – Gaza as a Case Study

Prof. Dr. Amer Abdul Zaid Kadhim Al-Wa'ely

أ.د. عامر عبدزید كاظم الوائلي

Faculty of Arts /University of Kufa

كلية الآداب / جامعة الكوفة

amer.albdairi@uokufa.edu.iq

تاريخ النشر: ٢٠٢٦ / ٣ / ٣٠

تاريخ القبول: ٢٠٢٦ / ١ / ١٧

تاريخ التقديم: ٢٠٢٥ / ١١ / ٢٩

ملخص

يحلّل هذا البحث سياسات العزل في ظل النظام النازي ويقارنها بممارسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين، وخصوصًا في قطاع غزة، وينطلق البحث من مفهوم العزل بوصفه بنية سياسية – قانونية تهدف إلى إعادة تشكيل الجماعات المستهدفة، لا مجرد فصلها ماديًا. يستعرض البحث مراحل العزل النازي: من القوانين التمييزية (قوانين نورمبرغ) إلى الغيتوهات وصولًا إلى السيطرة على الموارد والعمل. ويُظهر أن هذه الأدوات شكّلت منطقتًا متكاملًا لإدارة السكان وتحويلهم إلى "حياة عارية". وفي السياق المقارن، يناقش البحث كيف يُعاد إنتاج المنطق ذاته في السياسات الصهيونية، عبر الحصار، والجدار العازل، والتحكم بالموارد، وإنتاج أزمات البطالة واليأس كممارسات سياسية. يعتمد البحث على دراسات لبوامان، وفوكو، وميمي، وبابه، ليكشف أن العزل ليس حدثًا تاريخيًا بل نموذجًا يتكرر. ويخلص إلى أنّ غزة اليوم تمثل فضاءً محصرًا يعكس أشكالًا حديثة من السيطرة الحيوية والسياسية التي تجعل من الموارد والزمن والحوكة أدوات هيمنة

الكلمات المفتاحية: العزل النازي، الغيتوهات، الحصار الإسرائيلي، غزة، الهندسة المكانية والوعي، الخطر الديموغرافي

آذار ٢٠٢٦م / شوال ١٤٤٧هـ

السنة: العشرون

العدد: ٥٤ / المجلد: ٢

DOI: <https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.22520>



Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤.٠ الدولي



Submission date: 29/11/2025

Acceptance date: 17/01/2026

Publication date: 30/03/2026

Abstract

This research analyzes the policies of segregation under the Nazi regime and compares them to the practices of the Israeli occupation against Palestinians, particularly in the Gaza Strip. The research begins with the concept of segregation as a political and legal structure aimed at reshaping targeted groups, not merely separating them physically. It reviews the stages of Nazi segregation: from discriminatory laws (the Nuremberg Laws) to ghettos and finally to the control of resources and labor. It demonstrates that these tools constituted a comprehensive logic for managing the population and reducing them to a state of "bare existence." In a comparative context, the research discusses how this same logic is reproduced in Zionist policies through the siege, the separation wall, resource control, and the deliberate creation of unemployment and despair as political practices. Drawing on studies by Bauman, Foucault, Mbembe, and Pappé, the research reveals that segregation is not a historical event but a recurring pattern. He concludes that Gaza today represents a besieged space reflecting modern forms of bio-political control that transform resources, time, and movement into instruments of domination.

Keywords: Nazi segregation, ghettos, Israeli siege, Gaza, spatial engineering and consciousness, demographic threat.

العقد: ٥٤
المجلد: ٢
العدد: ٢٠
١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٦ م

قراءة في التشابه البيئي بين النزية والصهيونية — غزة نموذجا
الإعادة وآليات التصاهي

مقدمة

الحمد يشكل العزل والسيطرة على الجماعات موضوعاً محورياً في دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية التي تتسم بالعنف المنظم والتميز القانوني والمكاني، خصوصاً في حالات الاحتلال والاستبداد. يقدّم هذا البحث قراءة تحليلية مقارنة لآليات العزل والسيطرة التي مورست في ظل النظام النازي خلال الفترة ما بين عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، ويقارنها بالبنى الاستعمارية الحديثة في الحالة الصهيونية تجاه الفلسطينيين، مع التركيز على قطاع غزة كنموذج عملي للسياسات المهيمنة. تنبع أهمية هذا البحث من محاولة فهم العوامل المشتركة بين سياقات تاريخية وسياسية مختلفة، التي تجعل من العزل ممارسة ليست مجرد أداة أمنية أو سياسية عابرة، بل منطقياً شاملاً يعيد تنظيم الحياة اليومية والمجتمعية للجماعات المستهدفة.

تمثل مشكلة البحث في الكشف عن البنية العميقة التي تربط بين التجربتين النازية والصهيونية الحديثة، عبر دراسة الأدوات والآليات المستخدمة لإدارة الجماعات المستهدفة على المستويين القانوني والمكاني، وتحليل كيف يُحوّل العزل الجماعات إلى "خطر ديموغرافي" يُحاصر ويُقنن وجوده. وينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أنّ العزل ليس مجرد أداة تنفيذية، بل منطق متكامل يضم القانون، والسياسات المكانية، والتحكم في الموارد الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن التأثير النفسي على الأفراد والجماعات. ويقترح البحث أنّ هناك عناصر مشتركة بين التجربتين، رغم الفروق الزمانية والسياقية، تظهر من خلال تشابه استراتيجيات التحكم بالفضاء والمجتمع وتحويل الحياة اليومية إلى أداة للمهيمنة.

حدود البحث: يركّز البحث على المقارنة بين النظام النازي والحالة الصهيونية في قطاع غزة، دون الخوض في تجارب أخرى للعزل أو السيطرة قد تحمل أداواتاً أو أشكالاً مختلفة. كما يقتصر على دراسة البنية القانونية والسياسية والمكانية للعزل، ويعتمد على المنهج التحليلي المقارن والقراءات التاريخية والاجتماعية، مع التركيز على الأدبيات التي

قدمها مؤرخون كبار مثل زيغمونت باومان، شاؤول فريدلندر، وإيلان بابه، دون التوسع في دراسة تفصيلية للجانب النفسي الداخلي للمجتمعات المستهدفة أو المقاومة المجتمعية بمستوى مستقل.

يسعى البحث، من خلال هذا المنظور، إلى توضيح كيف تحوّلت الأدوات النازية - بدءاً من قوانين نورمبرغ وانتهاء بالغيتهات - إلى منظومة متكاملة لإدارة الحياة والموت، وكيف يظهر منطق مشابه في السياسات الصهيونية الحديثة، المبنية على الحصار والتحكم في الموارد والفضاء. ويكشف البحث أنّ هذا التحليل يسمح بفهم العنف والسيطرة ليس بوصفها حوادث منفصلة، بل كشبكة متكاملة من الأدوات والمؤسسات التي تبرّر استمرار الهيمنة والتمييز، وهو ما يتيح قراءات نقدية معمقة لعلاقات بين القانون والسياسة والمكان في إدارة الجماعات.

من خلال هذا الإطار، يهدف البحث إلى تقديم رؤية تحليلية متماسكة تربط بين الماضي والحاضر، وتستند إلى أدلة تاريخية وسياسية موثقة، مع إبراز المنطق البنيوي للعزل كأداة للهيمنة الشاملة، وفتح المجال لإعادة التفكير في السياسات المعاصرة التي تتعامل مع الجماعات المستضعفة أو المحتلة. هذه القراءة المقارنة لا تقتصر على تقديم وصف تاريخي فحسب، بل تطرح أسئلة جوهرية حول طبيعة السلطة، ومفهوم الخطر الديموغرافي، ودور الأدوات القانونية والمكانية في إعادة إنتاج السيطرة المجتمعية والسياسية.

المبحث الأول: العزل في ظل النازية – من القوانين إلى الغيتوهات.

منطق العزل والتحكم: إعادة إنتاج الأدوات.

يمكن ملاحظة التشابه المنهجي بين سياسات العزل النازية والإسرائيلية في ثلاث نقاط رئيسية:

١. العزل والاحتواء.

شهدت أوروبا بعد عصر التنوير (القرنين ١٨-١٩) صعودًا كبيرًا للزعة القومية التي جعلت من "الأمة الواحدة" إطارًا أعلى من غيره. ترافق ذلك مع تنامي معاداة السامية المتجذرة في الثقافة الأوروبية، ومع هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى (١٩١٨)، ظهرت أسطورة "الطعنة في الظهر"، التي ادّعت أن الجيش الألماني لم يُهزم عسكريًا، بل خانتها الجبهة الداخلية من الشيوعيين والاشتراكيين واليهود (Evans, 2005 p. 136)، هذه الأسطورة عززت صعود التطرف القومي ومعاداة السامية، ووفرت البيئة التي مهدت الطريق لخطاب هتلر النازي.

استخدمت النازية القوانين التمييزية والغيتوهات كأدوات عزل لليهود، انطلاقًا من عدّهم "خطرًا ديموغرافيًا" على الهوية الآرية. اليوم، يُنظر إلى الفلسطينيين – خصوصًا في غزة – كـ "خطر ديموغرافي" على الطابع اليهودي للدولة (Pappe, 2006). إنّ الحصار والجدران العازلة ونقاط التفتيش يعيد إنتاج منطق الاحتواء، حيث يتمّ تهميش السكان وإقصاؤهم ضمن فضاءات مغلقة.

شهدت أوروبا بعد عصر التنوير (القرنين الثامن عشر والتاسع عشر) صعودًا للزعة القومية التي وضعت مفهوم "الأمة الواحدة" كإطار سيادي أعلى من أي انتماء ديني أو محلي. وقد تداخل هذا الصعود مع ميراث طويل من معاداة السامية المتجذرة في الثقافة الأوروبية، إذ وُضع اليهود في موضع "الغريب الأبدي" الذي يهدد وحدة الجماعة القومية. هذا التمثيل السلبي لليهود مهّد لسياسات إقصائية ظهرت لاحقًا في صورة أكثر حدة مع صعود النازية.

بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى (١٩١٨)، برزت أسطورة "الطعنة في الظهر" (Dolchstoßlegende)، التي صاغها اليمين الألماني لتفسير الهزيمة على أنها نتيجة "خيانة" الجبهة الداخلية، لافشلاً عسكرياً. كان اليهود والشيوعيون والاشتراكيون من أبرز من وُجّهت إليهم أصابع الاتهام (Evans, 2005, p. 137)، هذه الأسطورة لم تكن مجرد سردية سياسية، بل تحولت إلى بنية رمزية استثمرت في تعبئة خطاب الكراهية، وأصبحت بمثابة المسوغ الأخلاقي الأول لتوسيع دائرة الإقصاء والعزل الاجتماعي والقانوني.

اعتمدت النازية على قوانين تمييزية (مثل قوانين نورمبرغ لعام ١٩٣٥) إلى جانب سياسة الغيتوهات التي أعادت تشكيل الحيز الاجتماعي لليهود، لتجعلهم جماعة محاصرة ومفصولة عن الجسد القومي. كان الهدف مزدوجاً: أولاً، تقويض أي إمكانية لاندماجهم في "المجتمع الآري"، وثانياً، خلق صورة عنهم بوصفهم "خطراً ديموغرافياً" يهدد نقاء الهوية القومية (Bauman, 1989, p. 70)، يمكن القول إن قراءة باومان تسمح بفهم الهولوكوست كمنطق اجتماعي – إداري قابل للتكرار في سياقات مختلفة، وتفسر كيف يمكن للذاكرة التاريخية أن تُستغل كأداة أيديولوجية وسياسية، وهو ما نلاحظه في السياسات الصهيونية تجاه الفلسطينيين. اليوم، يمكن القول إن هذه الآلية الإقصائية نفسها يعاد إنتاجها في السياق الصهيوني. فالفلسطيني – وخصوصاً في غزة – يُعاد تعريفه بوصفه "خطراً ديموغرافياً" يهدد الطابع اليهودي للدولة. هذا ما عبّر عنه بوضوح قادة صهاينة حين تحدثوا عن "قنبلة ديموغرافية فلسطينية يُشكّل الحصار والجدار العازل ونقاط التفتيش بنية احتواء ترمي إلى تفكيك المجال الاجتماعي الفلسطيني وعزله عن أي اندماج .

يوضح إيلان بابه أنّ الصهيونية تمثل حركة استعمارية استيطانية تهدف إلى إقامة دولة يهودية على حساب السكان الفلسطينيين الأصليين. وقد استندت هذه الحركة إلى خطة داليت (١٩٤٨)، التي نقّدت التطهير العرقي، وطرده الفلسطينيين، وتدمير أكثر من

٤٠٠ قرية، مع إنكار النكبة وتهميش الذاكرة الجماعية الفلسطينية، بينما يُوظف البعد الصهيوني الحديث الهولوكوست كأداة أيديولوجية لتبرير السياسات القائمة. في هذا السياق، يرى زيغمونت باومان أن الهولوكوست لم يكن مجرد حادثة تاريخية عابرة أو نتاج الجنون الفردي، بل هو نتاج مباشر للبنى الحديثة: البيروقراطية، التنظيم الإداري، والقدرة على التحكم بالموارد والأشخاص بشكل منهجي. هذه الرؤية تسمح بفهم السياسات الإسرائيلية المعاصرة، القائمة على الحصار، السيطرة على الموارد، ونقاط التفتيش، بوصفها امتدادًا لمنطق إداري مماثل للنازية، يقوم على إنتاج "الآخر" بوصفه خطرًا ديموغرافيًا. ويشير باومان إلى أن النظام النازي استخدم ما يمكن تسميته بـ "الانتصاب الأخلاقي والقانوني" لتبرير إبادة جماعية منظمة، أي خلق سردية شرعية للقتل المنهجي. ومن هذا المنطلق، يظهر المنطق نفسه في الخطاب الصهيوني الحديث حول "الخطر الديموغرافي الفلسطيني"، حيث تُوظف ذكرى الهولوكوست لتبرير سياسات العزل، والحصار، ومنع التطور الاقتصادي والاجتماعي في غزة.

كما يبرز باومان أن الهولوكوست يتحول إلى ذاكرة سياسية، ليست مجرد حدث ماضوي، بل أداة يمكن توظيفها لتشكيل خطاب شرعي حول الأمن والهوية. ومن هذا المنظور، يُعاد إنتاج المنطق نفسه في الخطاب الصهيوني المعاصر: استخدام ضحايا تاريخيين لتبرير الإجراءات القمعية ضد الفلسطينيين. ويُمكن تطبيق هذا التحليل النقدي على السياق الفلسطيني من جوانب عدة: الجدران العازلة ونقاط التفتيش تعيد إنتاج منطق الغيتوهات النازية، والسيطرة على الموارد تشكل نوعًا من الإبادة الرمزية عبر التحكم بالغذاء والدواء والطاقة، فيما يُعيد تصوير "الخطر الديموغرافي الفلسطيني" تكرار المنطق ذاته الذي عدّ اليهود خطرًا على الهوية الآرية. أما التهجير والاستيطان، فتمثل أدوات لإعادة هندسة المجتمع وفرض الهيمنة، بما يشبه عمل الميليشيات شبه الرسمية في أوروبا النازية. وبذلك يتحول الخطاب الصهيوني من تحرر قومي إلى إعادة إنتاج أدوات القمع النازية، حيث يصبح الضحية جلاذًا عبر منطق إقصائي واحتوائي، في

حين يشير سعيد إلى أن "المكان الفلسطيني يُعاد تشكيله ليصبح فضاءً مراقبًا، مسيطرًا عليه، ومجردًا من القدرة على المقاومة" (Said, 1979, p. 128)، إضافة إلى ذلك، فإن سياسة الاحتواء ليست مجرد استراتيجية عسكرية أو أمنية، بل هي أداة لإعادة هندسة الوعي. فالمجتمع الذي يعيش في غيتو أو خلف جدار يتحول إلى "جماعة مُدارة" عبر القهر والإفقار والعزل، بحيث يُعاد تشكيل إدراكه لذاته وللعالم Mbembe,2003, (pp. 11-40) إذ يشير الكاتب إلى هندسة الوعي أو ما يسميه بـ *the engineering of consciousness* في إطار تحليله لآليات السلطة الحديثة، خصوصًا كيف تعمل أنظمة الحكم على تشكيل المخيال الجماعي وضبط طرق الإدراك والمعرفة من خلال ممارسات العنف والسيطرة الرمزية. ويشير أيضًا إلى مناقشته لفكرة "هندسة الوعي" بوصفها جزءًا من آليات السيادة التي لا تقتصر على التحكم في الجسد المادي، بل تمتد إلى تشكيل الوعي نفسه. وبذلك، يصبح الحصار ليس فقط أداة عسكرية، بل وسيلة لإنتاج زمن استعماري معلق، حيث يُحرم الفلسطيني من المستقبل ومن إمكانية تجاوز الحاضر.

السيطرة على الموارد

كان الانتقال من الاضطهاد إلى الإبادة في التجربة النازية تدريجيًا. فقد شكلت "ليلة الزجاج المكسور" (Kristallnacht, 1938) نقطة تحول بارزة، إذ أظهرت أن النظام النازي مستعد لاستخدام العنف الواسع ضد اليهود (Browning, 2004). تبع ذلك إنشاء معسكرات الاعتقال والإبادة، حيث كان التحكم في الغذاء والماء والرعاية الصحية جزءًا من أدوات الإخضاع والسيطرة، وبصورة مشابهة، يفرض الحصار الإسرائيلي على غزة قيودًا صارمة على الغذاء والوقود والدواء ومواد البناء، مما يحول الموارد إلى أداة ضغط سياسي وإخضاع إنساني شامل.

كان الانتقال من مرحلة الاضطهاد إلى مرحلة الإبادة في التجربة النازية انتقالًا تدريجيًا ومدروسًا. فقد شكّلت "ليلة الزجاج المكسور" Kristallnacht، " 1938 نقطة

تحوّل حاسمة، إذ تحولت معاداة السامية من مستوى تشريعي وتمييزي إلى مستوى عنفي منظم، أظهر استعداد النظام النازي لاستخدام القوة المفرطة ضد اليهود، هذا الحدث لم يكن مجرد انفجار شعبي عفوي، بل كان مخططًا بعناية، وعبر عن تحول الموارد الاقتصادية والاجتماعية إلى أدوات للعقاب الجماعي. تبع ذلك إنشاء معسكرات الاعتقال والإبادة التي مثلت أقصى أشكال السيطرة الشمولية على الجسد والموارد. ففي هذه المعسكرات، لم يكن العنف مقتصرًا على السلاح أو القتل المباشر، بل شمل إدارة دقيقة للحياة والموت عبر التحكم في الغذاء والماء والرعاية الصحية. لقد كان "تجويد الجسد" سياسة مقصودة لإذلال السجناء وإخضاعهم، بحيث تحوّل الخبز والدواء إلى أدوات للسيطرة السياسية والنفسية (Friedländer, 2007, p. 213)، هنا تبرز فكرة ميشيل فوكو حول "البيوسياسة"، أي استخدام أدوات تنظيم الحياة نفسها كوسيلة للهيمنة (Foucault, 1978, p. 139)، على نحو مشابه، فإن الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة يعيد إنتاج هذه الميكانيزمات الحيوية للسيطرة. فمنذ عام ٢٠٠٧، فرضت قيود صارمة على إدخال الغذاء والوقود والدواء ومواد البناء، بحيث أصبح الاقتصاد الغزي معتمدًا كليًا على إدارة الاحتلال للموارد. حتى إن تقريرًا للأمم المتحدة (٢٠١٢) حذّر من أن غزة قد تصبح "غير قابلة للحياة بحلول عام ٢٠٢٠" بسبب هذه السياسات.

يظهر هنا أن المورد لم يعد محايدًا، بل تحوّل إلى أداة ضغط سياسي وإخضاع إنساني شامل. إن منع الوقود يؤدي إلى انقطاع الكهرباء، وانقطاع الكهرباء يعني توقف المستشفيات ومحطات معالجة المياه، ما يؤدي بدوره إلى مضاعفة المعاناة. وبذلك، فإن إدارة الموارد تصبح أداة لإعادة هندسة المجتمع بكامله عبر التحكم في شروط بقائه الأساسية (Roy, 2016, p. 54)، وقد ناقشت المؤلفة كيفية إعادة هندسة المجتمع المدني في غزة من خلال القطاع الاجتماعي الإسلامي الذي تديره حماس. هي تشير إلى أن حماس لم تكتفِ بالدور السياسي أو العسكري، بل ركزت على بناء المؤسسات

الاجتماعية، التعليمية، والخيرية التي أعادت تشكيل وعي الناس اليومي وربط حياتهم بالفضاء الإسلامي-الاجتماعي. ومن ثم فان المؤلفة تابعت بحثها بالإشارة الى تحليل دور حماس في هندسة المجتمع المدني وإعادة تشكيل الوعي الاجتماعي من خلال مؤسساتها الخدمية والاجتماعية، بما يعكس أن القوة ليست محصورة في المجال العسكري بل ممتدة إلى البنى الاجتماعية والثقافية. ويبدو أنّ هذا الجانب من هندسة الوعي ايجابي في مواجهة العنف الصهيوني ومقاومته.

ومن ثم فإن منهجنا في اعتماد النقد الجوهري لهذه السياسة الصهيونية وأصولها النازية، أنها تمثل تسييساً للضرورات الإنسانية، إذ يتحول الغذاء والدواء - اللذان يُفترض أن يكونا حقوقيًا غير قابلة للتفاوض - إلى أدوات تفاوض ومساومة، وهو ما يمثل خرقًا فاضحًا للقانون الدولي الإنساني(Convention (* Fourth Geneva)، (1949). تمامًا كما تحولت معسكرات الاعتقال النازية إلى فضاءات "إدارة للموت"، فإن غزة اليوم تبدو - في وصف بعض الباحثين - "غيتو حديثًا" أو "معسكرًا مفتوحًا" حيث يتم التحكم في الحياة والموت عبر إدارة الموارد يناقش إيال فايتسمان (Eyal Weizman) وضع غزة ضمن إطار "هندسة السيطرة". يصفها بأنها تحولت إلى حيز محاصر ومفصول بفعل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، حيث يُدار القطاع كـ "مختبر للعزل المكاني والسياسي". يشير إلى أن غزة ليست مجرد منطقة جغرافية محاصرة، بل حالة معمارية-سياسية يتم فيها التحكم بالحركة، بالبنى التحتية، وبالحيات اليومية عبر الجدران، والحواجز، والحدود الجوية والبحرية. ويرى أنّ غزة تجسد أقصى أشكال "الفضاء المحاصر" الذي صاغه الاحتلال الإسرائيلي كأداة لإدارة السكان، بحيث تصبح الحياة نفسها محكومة بمعمار السيطرة والحصار (Weizman, 2007, p. 153).

٢. البطالة واليأس

في معسكرات النازية، كان العمل القسري والبطالة الممنهجة وسيلة لتوليد الإحباط واليأس، وتحويل السجناء إلى قوة عمل منزوعة الإنسانية. أما في غزة، فقد وصلت البطالة إلى نسب قياسية، خاصة بين الشباب، نتيجة الحصار والانهيار الاقتصادي (UNRWA, 2023)، هذا يوئد شعورًا بالعجز والإحباط، ويعيد إنتاج الأداة النفسية ذاتها التي استخدمت لإضعاف اليهود في أوروبا النازية.

في معسكرات النازية، لم يكن العمل القسري مجرد وسيلة اقتصادية للاستغلال، بل كان أداة ممنهجة لإذلال السجناء وتحويلهم إلى قوة عمل منزوعة الإنسانية. فقد استخدم العمل في ظروف غير إنسانية لإرهاق الجسد وتدمير الإرادة، في حين كانت البطالة الممنهجة والعقاب الجماعي أدوات إضافية لإنتاج حالة من اليأس الوجودي، حيث يفقد السجن أي معنى لحياته اليومية في الصفحة ٤٢، يتناول بريمو ليفي تجربة الاعتقال في معسكر أوشفيتز، مركزًا على تحطيم إنسانية السجن وتجريده من هويته. يصف بدقة كيف تُمارس السلطة على الجسد والوعي معًا: يُجرّد المعتقل من اسمه ويُستبدل برقم، تُسلب منه ملابسه، ويُحاط بجدران من الإذلال والإرهاب المنهجي. هذا المقطع يمكن ربطه بما تسميه أنت "هندسة الوعي" أو حتى "هندسة الإذلال"، حيث تتحول المعسكرات إلى فضاء سياسي-معماري يرمي إلى إنتاج حالة من الطاعة والانسحاق، تمامًا كما حلل فوكو في موضوع "المجتمع الانضباطي".

ويصف المؤلف ليفي أيضًا كيف أن معسكرات الاعتقال النازية لم تكن مجرد أماكن للاحتجاز، بل منظومات ترمي إلى تفكيك شخصية الإنسان وتحويله إلى كائن بلا اسم ولا إرادة، عبر سلسلة من الإجراءات اليومية الدقيقة. تمكنا هذه الوسائل من فهم السلطة الحيوية (Biopower) التي تدمج بين السيطرة على الجسد وإلغاء الكرامة الإنسانية، وهي الفكرة التي يستعيدها لاحقًا مفكرون مثل أغامبن في مفهوم "حياة عارية" (Levi (bare life 1986, p. 42) وفي هذا السياق، يصبح العمل القسري أو البطالة

القسرية وسيلة نفسية وسياسية لإخضاع الجماعة، وليس مجرد تدبير اقتصادي (Browning, 2004, pp. 194–195)، يناقش كريستوفر براوننج تطور السياسة النازية تجاه اليهود، ويشير إلى مرحلة التحول من التهجير القسري والعزل إلى التفكير في الإبادة المنظمة. يتحدث عن النقاشات داخل الدوائر النازية حول "الحل النهائي"، وكيف بدأت ترسم ملامحه في سياق الحرب ضد الاتحاد السوفيتي، خصوصًا مع عمليات القتل الجماعي في الشرق.

يوضح أن تلك الفترة كانت نقطة مفصلية انتقل فيها النازيون من سياسات الطرد والضغط إلى المجازر الجماعية التي مهّدت لقرار الإبادة الشامل. وبالمقارنة، فإن الوضع في غزة يكشف إعادة إنتاج لهذه الآلية القهرية عبر الحصار والانهايار الاقتصادي. فقد وصلت معدلات البطالة إلى نسب قياسية، حيث تُظهر تقارير وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين^(*) (UNRWA, 2023) أن أكثر من نصف السكان في سن العمل – وخصوصًا الشباب – يعانون من البطالة. هذا يعني أن شريحة واسعة من المجتمع تعيش في حالة من العجز البنيوي، حيث تغيب فرص العمل والاستقرار الاقتصادي، ويتحول المستقبل إلى أفق مسدود.

البطالة هنا ليست مجرد نتيجة عَرَضِيَّة للحصار، بل هي – في بنيتها – أداة سياسية. إذ تُستخدم لإنتاج اقتصاد هش مرتهن بالكامل للمساعدات الخارجية، بما يجعل المجتمع الفلسطيني خاضعًا للابتراز السياسي. وبذلك، تتحول الحياة اليومية نفسها إلى مجال للسيطرة، إذ يصبح العمل – أو غيابَه – وسيلة لإعادة إنتاج حالة الإحباط واليأس (Roy, 2016, p. 40).

النقد الأساس لهذه السياسات يكمن في أنها تُظهر كيف يمكن استخدام الأبعاد الاقتصادية والنفسية كسلاح غير تقليدي في الصراع. فكما كانت البطالة والحرمان من العمل في معسكرات النازية وسيلة لإضعاف السجناء ونزع إنسانيتهم، فإن البطالة في غزة اليوم تُستخدم لإنتاج مجتمع محاصر في دائرة الإحباط، ما يفتح الباب أمام تفكيك

النسيج الاجتماعي وإضعاف القدرة على المقاومة. هنا يمكن الاستفادة من مفهوم "سياسات الموت (Necropolitics)" عند أشيل مبمبي، إذ يُترك المجتمع في حالة حياة معلقة بين البقاء والفناء، يعيش أفرادها بلا أفق اقتصادي أو إنساني (Evans, 2005) من القوانين إلى الغيتوهات

بدأت عملية العزل النازية بوسائل قانونية ثم تحولت إلى فضاءات مادية مغلقة:

• قوانين الفصل العنصري: أبرزها "قوانين نورمبرغ" لعام ١٩٣٥ التي حرمت اليهود من الجنسية، وحظرت الزواج المختلط، ومنعتهم من وظائف حكومية ومهنية (Evans, 2005)، هذه القوانين أعطت اليهود صفة "الآخر العرقي" وجردتهم من عضويتهم في الجماعة الوطنية.

• الغيتوهات: مثل غيتو وارسو وكراكوف، إذ جرى احتواء اليهود في فضاءات مكتظة، معزولة ومسيجة، تحت رقابة صارمة. كانت الغيتوهات خطوة وسيطة بين الفصل القانوني والإبادة الجماعية، إذ جمعت بين العزل المكاني والتحكم بالموارد. (Friedländer, 2007) بدأت عملية العزل النازية بوسائل قانونية، ثم تطورت تدريجيًا إلى فضاءات مادية مغلقة تمهيدًا للإبادة الجماعية. هذه المسار يوضح كيف يمكن للقانون أن يتحول من أداة تنظيم اجتماعي إلى أداة إقصاء عنصري، قبل أن يُترجم لاحقًا في شكل فضاءات مادية للعزل.

١. قوانين الفصل العنصري:

أبرزها "قوانين نورمبرغ" لعام ١٩٣٥، التي حرمت اليهود من الجنسية الألمانية، ومنعت الزواج المختلط، وأقصتهم من الوظائف الحكومية والمهنية. (Friedländer, 2007، p. 198)

هذه القوانين لم تكن مجرد نصوص تشريعية، بل كانت آلية لإعادة تعريف الانتماء الوطني على وفق معيار "النقاء العرقي". لقد جُرد اليهود من عضويتهم في الجماعة السياسية، وحُوّلوا إلى "آخر عرقي" يُقيم داخل الدولة ولكن خارج الأمة. وبذلك،

تأسست القاعدة القانونية لعزل اليهود وإقصائهم الاجتماعي والاقتصادي، تمهيداً لتحويلهم إلى جماعة "مستباحة".

٢. الغيتوهات:

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، انتقل العزل إلى مستوى مكاني ومادي عبر إنشاء الغيتوهات في بولندا وأوروبا الشرقية، مثل غيتو وارسو وكراكوف. كانت هذه الغيتوهات فضاءات مكتظة، محاطة بأسوار وأسلأك شائكة، وتحت رقابة عسكرية صارمة. (Evans, 2005, pp. 140–160)، لم تكن الغيتوهات مجرد أماكن سكنية، بل كانت

مرحلة وسيطة بين العزل القانوني والإبادة الجماعية. فهي جمعت بين:

- العزل المكاني الذي فصل اليهود عن بقية المجتمع.
- والتحكم بالموارد (الغذاء، والدواء، والسكن).
- والإذلال اليومي عبر المراقبة والعنف الممنهج.

هنا يصبح واضحاً أن الغيتو لم يكن مجرد "مكان"، بل أداة سياسية لإعادة تشكيل الحياة الاجتماعية، بحيث يُحاصر اليهود في فضاء مغلق يحاكي السجن الجماعي، ويحولهم إلى جماعة يمكن التحكم في بقائها أو فنائها عبر إدارة الموارد.

النقد الأساس لهذا التحول يكمن في أن التمييز القانوني لم يكن كافياً وحده لإنتاج الإبادة، بل تطلّب الانتقال إلى فضاءات العزل المكاني التي جسدت "الخطوة الوسطى" بين الإقصاء والإفناء. ويرى زيغمونت باومان، فإن الغيتو يمثل "المختبر الذي أُعيد فيه تنظيم الحياة اليهودية تمهيداً لتحويلها إلى موضوع لآلة القتل الحديثة" (Bauman, 1989, p. 82)

وإذا قارننا ذلك بالحالة الفلسطينية - وخصوصاً في غزة - نلاحظ إعادة إنتاج المنطق: نفسه تبدأ العملية بإطار قانوني/ سياسي (حرمان الفلسطينيين من حقوق المواطنة في إسرائيل، أو تقييد حركتهم عبر تصاريح) ثم تتحول إلى فضاء مادي مغلق (غزة المحاصرة، الجدار العازل، الحواجز)، حيث يجتمع العزل المكاني مع التحكم

بالموارد. وبذلك، يُعاد إنتاج التسلسل النازينفسه من القانون إلى الغيتو، ومن الغيتو إلى الفضاء القابل للإفناء (Weizman, 2007, p.161).

قراءة المؤرخين:

يؤكد المؤرخ شأوول فريدلندر – (Saul Friedländer) في كتابه المرجعي *The Years of Extermination* (2007) – أن هذه السياسات لم تكن مجرد إجراءات عشوائية، بل خطوات متدرجة نحو "الحل النهائي". يصف فريدلندر معاداة السامية النازية بأنها "معاداة خلاصية (redemptive antisemitism)"، إذ اعتُبر القضاء على اليهود شرطاً لتحقيق "خلاص الأمة الألمانية". ويُبرز أن الإبادة لم تكن حدثاً فجائياً، بل نتاج عملية تدريجية: من الفصل القانوني إلى الغيتوهات إلى المعسكرات. كما يؤكد على دور اللامبالاة الأوروبية وتواطؤ المؤسسات المحلية في تمكين هذه السياسات. تكمن أهمية قراءة فريدلندر في إبرازها أن الإبادة لم تكن فجائية، بل ثمرة عملية تراكمية – تدريجية:

- تبدأ بمرحلة الفصل القانوني (وانين نورمبرغ ١٩٣٥)
- ثم العزل المكاني (الغيتوهات في وارسو وكراكوف)
- وأخيراً الانتقال إلى المعسكرات حيث بلغ العنف ذروته في عمليات الإبادة الجماعية.

هذه القراءة تكسر وهم "الحدث المنعزل"، لتؤكد أن الإبادة نتاج منطق داخلي للسياسات النازية، حيث كان كل إجراء تمهيداً للإجراء الذي يليه. ويشدد فريدلندر على عنصر السياق الأوروبي الأوسع: فقد أسهمت اللامبالاة العامة في القارة، بل وأحياناً تواطؤ المؤسسات المحلية (الشرطة، الإدارات، بعض النخب السياسية والدينية) في تسهيل تطبيق السياسات النازية. هذا ما يفتح الباب لتحليل الإبادة لا بوصفها فعلاً "ألمانياً صرفاً"، بل كنتاج تواطؤ قاري سمح بمرور هذه السياسات دون مقاومة واسعة (Weizman, 2007, p.161).

النقد الأساسي الذي يمكن استخلاصه من هذا الطرح هو أن الإبادة ليست وليدة قرار واحد، بل هي نتاج سلسلة متدرجة من "إجراءات طبيعية" يُطَبَّع معها المجتمع تدريجيًا حتى تبلغ أقصى أشكالها الوحشية. ومن هذا المنظور، فإن مقارنة هذه القراءة مع الواقع الفلسطيني - خصوصاً في غزة - تفتح أسئلة مقلقة: هل يمكن النظر إلى الحصار، والجدار، ونقاط التفتيش، وتقييد الموارد، كخطوات تدريجية تُعيد إنتاج منطق الإقصاء الممهد لسيناريوهات أكثر عنفاً؟ هنا يكتسب مفهوم فريدلندر بعداً نقدياً يتجاوز السياق الأوروبي، ليُفهم كتحذير من ديناميكية "التطبيع التدريجي" مع العنف، التي قد تقود إلى نتائج كارثية إذا تُركت بلا مقاومة.

السردية الصهيونية للهولوكوست

تُركز الصهيونية على الهولوكوست باعتبارها "ذروة" قرون من معاداة السامية، لتبرير إقامة الدولة اليهودية. هذه السردية تؤسس على عدة مرتكزات (Segev, 1991, p.45)

- اليهود كـ"ضحايا أبديين".
- حتمية قيام "دولة يهودية" لضمان النجاة.
- خصوصية المحرقة واعتبارها إبادة فريدة تستهدف اليهود حصراً.
- توحيد الهوية اليهودية حول ذكرى الشوا.

بهذا، تحولت المحرقة من حدث تاريخي مأساوي إلى أداة أيديولوجية تسويغ السياسات الإسرائيلية المعاصرة، بما في ذلك العزل والاحتواء ضد الفلسطينيين. بل إن بعض الممارسات الإسرائيلية، مثل الحصار والسيطرة على الموارد والتمييز القانوني، تُعيد إنتاج منطق الأدوات النازية نفسها ضد "آخر جديد".

تُركز السردية الصهيونية على الهولوكوست باعتبارها ذروة قرون من معاداة السامية، وجعلت منها الركيزة الأساسية لتسويغ إقامة الدولة اليهودية (Segev, 1991)

p.45) غير أن هذه السردية ليست محايدة، بل تقوم على مجموعة من المرتكزات الأيديولوجية التي أعادت صياغة المأساة في خدمة مشروع سياسي: اليهود ك"ضحايا أبايين": "تقدّم الهولوكوست كسياق نهائي لمسار تاريخي ممتد من الاضطهاد والمعاناة، بما يجعل من اليهود "شعبًا محكومًا بالمظلومية المستمرة". هذا التصور يُحوّل الضحية إلى هوية جوهرانية غير قابلة للتجاوز، ويمنع أي تفكيك نقدي للحدث.

حتمية قيام الدولة اليهودية: تُصاغ المحرقة كدليل على أن النجاة لا تتحقق إلا من خلال سيادة سياسية مستقلة، أي قيام دولة يهودية مسلحة وقادرة على حماية نفسها. وبهذا، تُوظّف المأساة لإضفاء صفة الضرورة التاريخية على المشروع الصهيوني. خصوصية المحرقة: تُؤطر الشواهد باعتبارها إبادة فريدة واستثنائية لا تقارن بأي مذبح أو كارثة أخرى، لأنها استهدفت اليهود "حصراً". هذه الخصوصية تُنتج خطاباً استبعاديًا، إذ تحجب ضحايا آخرين وترفض المقارنات التاريخية، بما فيها المقارنة مع معاناة الفلسطينيين. توحيد الهوية اليهودية: تصبح ذكرى الشواهد أداة لتوحيد الهوية اليهودية المعاصرة، حيث تُصاغ ك"ذاكرة جماعية" تتجاوز الانقسامات الداخلية (دينية، إثنية، لغوية)، وتُعيد تشكيل الشعب اليهودي حول محور الضحية (Young, 1993, p.120)

من هنا، لم تعد المحرقة حدثًا تاريخيًا مأساويًا فحسب، بل أداة أيديولوجية تشرعن السياسات الإسرائيلية المعاصرة، بما في ذلك العزل والاحتواء ضد الفلسطينيين. بل يمكن القول إن بعض هذه السياسات – مثل الحصار، والسيطرة على الموارد، والتمييز القانوني، وتقنيات العزل المكاني – تُعيد إنتاج المنطق ذاته الذي مارسته النازية ضد اليهود، ولكن هذه المرة ضد "آخر جديد": الفلسطيني.

النقد الأساسي لهذه السردية أنها تقوم على مفارقة أخلاقية: إذ تُحوّل ذكرى ضحايا الإبادة إلى وسيلة لتسوية إقصاء ضحايا جدد. وهو ما يفتح سؤالاً فلسفيًا: كيف يمكن

لذكرى "أقصى مظاهر التدمير الإنساني" أن تتحول إلى خطاب تبريري يمارس المنطق نفسه الذي كانت ترمي إلى فضحه؟

إنّ تجديد الإسلام ليس ترفاً فكرياً ولا مجرد استجابة لنداءات الإصلاح، بل هو ضرورة وجودية لحفظ الدين حيّاً في وجدان المسلمين وفي قلب الحضارة المعاصرة. لقد بيّنت قراءتنا لجهود بول ريكور ومحمد أركون وعلي حرب أنّ التجديد الحقيقي لا يقوم على التكرار ولا على استنساخ الماضي، بل على إعادة فتح النصوص والرموز والذاكرة الإسلامية على أفق تعددي يتفاعل مع العصر دون أن يفقد أصالته.

إنّ المشروع الذي يتقاطع فيه التأويلي مع النقدي والتفكيكي يرسم لنا مساراً لتحرير الفكر الديني من ثقل الجمود، ويفتح أمام المسلمين إمكانات العيش في عالم حديث دون اغتراب. لذلك فإنّ مستقبل الإسلام يتوقف على قدرته على إنتاج خطاب جديد، يوازن بين العمق الروحي والجرأة النقدية، بين الثوابت الحيّة والتحوّلات التاريخية، ليكون ديناً قادراً على مرافقة الإنسان في رحلته نحو الحرية والكرامة والمعنى.

المبحث الثاني: الاحتواء في غزة: من الجدار إلى السرد.

"يُبين بيبي موريس وكتاب آخرون أن تأسيس الدولة الإسرائيلية لم يكن مجرد حدث سياسي أو صراع قومي، بل كان عملية تطهير عرقي منهجية ترمي إلى إقامة كيان يهودي على حساب السكان الفلسطينيين الأصليين... إلى أن أسفر ذلك عن تدمير أكثر من ٤٠٠ قرية فلسطينية وتهجير مئات الآلاف، في سياسة ممنهجة لإزالة الوجود الفلسطيني من الجغرافيا التي تحولت لاحقًا إلى إسرائيل".

١. الجدران العازلة ونقاط التفتيش: سجن مفتوح

يُعدّ الجدار العازل الذي يحيط بقطاع غزة، إضافةً إلى الحصار البري والبحري والجوي، أداةً مكانيةً للاحتواء والعزل. فهو لا يفصل جغرافيًا فقط، بل يحوّل القطاع إلى "سجن مفتوح"، حيث تُقيّد حركة الفلسطينيين بشكل كامل، وتُدار حياتهم عبر منظومة من المراقبة والسيطرة العسكرية. تُعزز نقاط التفتيش هذا المنطق، إذ تتحكم في كل من يدخل أو يخرج، بما يحوّل الفلسطيني إلى "مُستجوب دائم" يعيش تحت تهديد أمني مستمر (الحسيني، ٢٠١٤، ص. ٨٨).

الجدار الفاصل الذي بدأ بناؤه سنة ٢٠٠٢ لم يكن مجرد إجراء أمني، بل تجسيد لسردية إسرائيلية ترى في الفلسطيني "خطرًا أمنيًا وديموغرافيًا" يهدد المشروع الصهيوني. وقد أذانت محكمة العدل الدولية (٢٠٠٤) بناء الجدار وعدته مخالفًا للقانون الدولي ووسيلة لضم الأراضي بالقوة (ICJ, 2004)

الجدران العازلة ونقاط التفتيش: "سجن مفتوح"

يُمثّل الجدار العازل الذي يحيط بقطاع غزة، إلى جانب الحصار البري والبحري والجوي، أداةً مكانيةً للاحتواء والعزل، تشبه في بنيتها ما فعلته النازية عبر الغيتوهات، وإن اختلفت السياقات التاريخية. فالجدار لا يقتصر دوره على الفصل الجغرافي، بل يحوّل القطاع بأكمله إلى سجن مفتوح، حيث تُقيّد حركة الفلسطينيين بشكل كامل، وتُدار حياتهم اليومية من خلال منظومة متكاملة من المراقبة والسيطرة العسكرية، تعزز

نقاط التفتيش هذا المنطق، إذ تتحكّم في كل من يدخل أو يخرج من القطاع، بما يجعل الفلسطيني يعيش في حالة تدقيق مستمر وتهديد دائم. يُمكن وصفه بـ"المواطن المستجوب"، الذي تُقيّد حريته اليومية تحت شعار الأمن، ويصبح وجوده مرتببًا بآليات الرقابة والسيطرة الخارجية.

من منظور نقدي، فإن هذا الهيكل المكاني لا يُعد مجرد سياج أمني، بل أداة لإعادة هندسة المجتمع. فهو يفرض عزلاً مجتمعيًا، ويحدّ من التفاعل الاقتصادي والاجتماعي مع العالم الخارجي، ويعطي سلطة كاملة للجانب المسيطر على الموارد والحركة. ويُعيد إنتاج منطق احتواء الآخر الذي استُخدم في التاريخ الأوروبي ضد اليهود، لكنه هذه المرة يُطبّق على "آخر جديد"، أي الفلسطينيين

يمكن النظر إلى هذا السياق من خلال مفهوم الفضاءات المعلّقة (Suspended Spaces)، حيث تتحوّل الأرض نفسها إلى أداة سياسية، ويصبح التحكم في الحركة والموارد جزءًا من استراتيجية السيطرة الشاملة، وليس مجرد تدبير أمني (عارض Mbembe)، (2003)

٢- سردية "الخطر الديموغرافي": الأمن كسلاح أيديولوجي

يُستخدم مفهوم "الخطر الديموغرافي" بشكل متكرر في الخطاب السياسي والأمني الإسرائيلي، ويُقصد به النمو السكاني الفلسطيني، وخصوصاً في قطاع غزة، بوصفه تهديدًا مستقبليًا للطابع اليهودي للدولة. (ليبرمان، ٢٠٢١) هذه السردية تعمل كأداة أيديولوجية وأمنية في الوقت نفسه، إذ تُحوّل مسألة ديموغرافية إلى مسوغ لسياسات العزل، الحصار، والسيطرة على الموارد، وتُعيد إنتاج منطق الهيمنة التاريخي.

من المنظور النقدي، يمكن رصد تشابه الهيكل المفاهيمي مع النازية، إذ عد اليهود في أوروبا "خطرًا على الهوية الآرية". لكن الفرق الأساسي هو في التطبيق: ففي السياق الإسرائيلي الحديث، يُسخر هذا المنطق ضد فلسطينيي غزة والضفة الغربية، باعتبارهم "الآخر الديموغرافي" الذي يهدد المشروع الصهيوني. بهذا تتحوّل السياسة الأمنية إلى

أداة لإعادة تشكيل المجتمع على وفق معايير أيديولوجية، وتصبح التهديدات الديموغرافية ذريعة لإجراءات عزلية وقمعية واسعة النطاق (Pappe)، (2006).

وقد برزت هذه المخاوف بشكل خاص بعد معركة سيف القدس عام ٢٠٢١، التي أظهرت قدرة المقاومة الفلسطينية على إرباك إسرائيل وتوحيد الفلسطينيين في مواجهة العدوان. هذا الحدث أعاد تصعيد النقاش السياسي حول "الخطر الديموغرافي"، حتى على مستوى الشخصيات الإسرائيلية البارزة، مثل أفيغدور ليرمان، الذي تساءل علناً عن مستقبل المشروع الصهيوني في ظل تنامي الكثافة السكانية الفلسطينية (ليرمان، ٢٠٢١)

يمكن القول إن هذه السردية تعمل كأداة أيديولوجية مزدوجة: فهي تُبرّر الإجراءات الأمنية والعسكرية، وفي الوقت نفسه تُغرس في العقل الجمعي الإسرائيلي شعوراً مستمراً بالخطر، مما يسوغ سياسات السيطرة على الأرض، الموارد، والحركة الفلسطينية. ومن منظور نقدي، فإنها تكرر منطقاً شبيهاً بالنازية، حيث يُستخدم الخوف الديموغرافي ليسوغ العزل والإقصاء، لكن هذه المرة في سياق حديث ومتغير ديناميكياً.

٢. السيطرة على الموارد: أداة للإخضاع

وفي الغيتوهات النازية، حيث حُرّم اليهود من الغذاء والرعاية الصحية كأداة لإضعافهم (Snyder, 2015, p.112)، تُمارس في غزة سياسة مشابهة تقوم على الحصار الشامل.

- الطعام والوقود: فرضت إسرائيل سياسة عُرفت بـ"الحماية الغذائية"، أي إدخال الحد الأدنى من السلع الأساسية لتفادي الانهيار التام، مع إبقاء المجتمع على حافة المجاعة (WikiLeaks, 2009)
- الأدوية ومواد البناء: تُمنع تحت ذريعة "الاستخدام المزدوج"، وهو ما يعيق إعادة إعمار غزة ويُفاقم الأزمات الصحية (الصليب الأحمر، ٢٠٢٠)

في شهادته، يوضح (Frankl, 1963)، أن التحكم في الموارد داخل معسكرات النازية لم يكن مجرد إجراء إداري، بل وسيلة لكسر الروح الإنسانية. هذا ما نراه أيضًا في غزة، حيث تحولت الكهرباء والوقود والدواء إلى أدوات ضغط سياسي. تمامًا كما في الغيتوهات النازية، حيث حُرِّم اليهود من الغذاء والرعاية الصحية كأداة لإضعافهم وخلق حالة من العجز واليأس (Snyder, 2015, p.12). تُمارس في غزة سياسات مشابهة تعتمد على الحصار الشامل والتحكم في الموارد الأساسية، ما يحوّل الحياة اليومية إلى أداة إخضاع.

١. الطعام والوقود: تفرض إسرائيل سياسة تُعرف بـ"الحماية الغذائية"، أي إدخال الحد الأدنى من السلع الأساسية لتفادي الانهيار التام، مع إبقاء المجتمع الفلسطيني على حافة المجاعة. هذه السياسة تتحكم في الأمن الغذائي للسكان، وتخلق حالة اعتماد كامل على الرعاية الخارجية، ما يُكسب الجانب المسيطر قدرة على فرض شروط سياسية واقتصادية

٢. الأدوية ومواد البناء: تُمنع العديد من المواد الأساسية تحت ذريعة "الاستخدام المزدوج"، ما يعيق إعادة إعمار البنى التحتية ويُفاقم الأزمات الصحية، خصوصاً في المستشفيات والمراكز الطبية، حيث تتحول الحياة البشرية نفسها إلى أداة ضغط سياسي (تقرير الصليب الأحمر، ٢٠٢٠).

من منظور نفسي وإنساني، يشير فيكتور فرانكل (اللجنة الدولية، ٢٠٢٠) إلى أن التحكم في الموارد داخل معسكرات النازية لم يكن مجرد إجراء إداري، بل وسيلة لتدمير الروح الإنسانية وكسر إرادة الحياة. وهو ما يتجلى اليوم في غزة، حيث تحولت الكهرباء، والوقود، والدواء إلى أدوات لإبقاء السكان في حالة من العجز واليأس، ما يعيد إنتاج منطق الإخضاع النفسي والاقتصادي نفسه الذي طبّقت النازية على اليهود.

النقد هنا يكمن في أن هذا الاستخدام الممنهج للموارد لا يُعد مجرد إجراء أمني أو اقتصادي، بل تكتيك للسيطرة الاجتماعية والسياسية، يضمن بقاء الفلسطينيين تحت

ضغط مستمر، ويُعيق تطوير مجتمع مستقل قادر على المقاومة أو التعافي (Frankl)،
(1963).

٣. البطالة واليأس: حصار الأمل في المعسكرات النازية، كان العمل القسري
والبطالة الممنهجة وسيلة لتدمير الهوية الإنسانية . في غزة، يُعاد إنتاج هذا المنطق
عبر البطالة الشاملة الناتجة عن الحصار والانهيار الاقتصادي.

- تشير تقارير الأمم المتحدة (٢٠٢٢) إلى أن نسبة البطالة بين الشباب تجاوزت
٦٠٪، مما حوّل الأمل في المستقبل إلى سراب.
- هذا اليأس ليس نتيجة عفوية، بل أداة لإضعاف المجتمع، حيث يتحول الإحباط
الجماعي إلى سلاح غير مرئي يفتك بالمجتمع من الداخل (Friedländer)، 2007،
p. 221.

في المعسكرات النازية، مثل العمل القسري والبطالة الممنهجة أداة لتدمير الهوية
الإنسانية وإضعاف الروح النفسية للسجناء، بحيث يتحول الفرد إلى أداة مفصولة عن
إنسانيته. هذا المنطق لم يختفِ في التجربة الحديثة، بل يُعاد إنتاجه في غزة عبر البطالة
الشاملة الناتجة عن الحصار والانهيار الاقتصادي المستمر (UNRWA)، 2022، pp.
12-14.

ارتفاع معدلات البطالة: تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن نسبة البطالة بين الشباب
تجاوزت 60٪، ما يحوّل الأمل في المستقبل إلى سراب مستمر، ويجعل الشباب عرضة
للإحباط واليأس، ويُضعف القدرة على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية
(United Nations OCHA، 2022، p. 9).

اليأس بوصفه أداة إخضاع: هذا اليأس ليس نتيجة عفوية للأوضاع الاقتصادية، بل
هو أداة منهجية لإضعاف المجتمع الفلسطيني. يتحول الإحباط الجماعي إلى سلاح
نفسى غير مرئي، يفتك بالقدرة المجتمعية على المقاومة والتطور، ويُنتج حالة من
الركود الاجتماعي والنفسى (United Nations OCHA، 2022، p. 9).

من منظور نقدي، يمكن عد البطالة واليأس امتدادًا للسياسات الممنهجة للعزل والسيطرة، حيث يتم استخدام الأزمات الاقتصادية والاجتماعية لإعادة إنتاج المنطق نفسه الذي استخدمته النازية لإخضاع اليهود: تحويل الإنسان إلى كائن عاجز، محروم من الفرص، ومعرض للسيطرة الكاملة على حياته اليومية. وهذا يوضح أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية ليست محايدة، بل هي جزء من أدوات السلطة التي تهدف إلى إعادة تشكيل المجتمع على وفق مصالح الجانب المسيطر.

٥. آليات أخرى: التهجير والاستيطان والإبادة

- التهجير القسري: تسعى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى دفع الفلسطينيين نحو الهجرة القسرية عبر الحصار والتدمير (Pappé)، 2006، (p. 18).
- الاستيطان والتسليح: تم تسليح المستوطنين ومنحهم غطاءً سياسياً وأمنياً لتوسيع السيطرة على الضفة الغربية، ضمن سياسة تُدَّكر بمنطق "المليشيات شبه الرسمية" في أوروبا النازية، حيث كانت مجموعات مسلحة مدعومة رسمياً تنفذ سياسات الإقصاء والعنف المنهجي (Pappé)، 2006، (p. 102).

الإبادة الجماعية الرمزية: يُشير بعض الباحثين إلى أن التدمير المنهجي للبنية التحتية في غزة - من مستشفيات إلى جامعات ومدارس ومنازل - يجعل القطاع غير قابل للحياة، فيما وصفه بأنه "هولوكوست جديد يُبث على الهواء مباشرة (Shlaim)،" (2023) هذا المنطق يعيد إنتاج سياسة الإبادة الرمزية التي ترمي إلى كسر الروح الاجتماعية والنفسية للشعب الفلسطيني، وتحويل الحياة اليومية إلى أداة للسيطرة والإخضاع الشامل.

من منظور نقدي، تُظهر هذه السياسات أن العنف والتدمير ليسا مجرد أحداث عابرة، بل جزء من استراتيجية شاملة لإعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني، على غرار ما

فعلته النازية ضد اليهود، ولكن في سياق حديث يعتمد على التكنولوجيا، الإعلام، والغطاء السياسي الدولي.

الخاتمة

يُظهر البحث أن سياسات العزل والاحتواء، سواء في التجربة النازية أو في السياق الفلسطيني المعاصر، تتبع منطقاً متسلسلاً يمزج بين الإقصاء القانوني والتحكم المكاني وإدارة الرمزية للموارد. ففي ألمانيا النازية، بدأت العملية عبر قوانين تمييزية فرضت على اليهود صفة "الآخر العرقي"، فتم حرمانهم من المواطنة والحقوق المدنية، لتنتقل فيما بعد إلى فضاءات مادية مثل الغيتوهات، حيث أصبح العزل المكاني وإدارة الغذاء والسكن والدواء أدوات لإخضاع الجماعة وخلق حالة من العجز واليأس. هذا المسار كشف عن البنية التدريجية للإبادة، التي لم تكن نتيجة حادثة عابرة بل امتداداً لمنطق إداري-اجتماعي منهجي، يدمج بين السيطرة على الجسد وإعادة تشكيل الوعي الجماعي. في المقابل، يمكن ملاحظة أن السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وخصوصاً في قطاع غزة، تعيد إنتاج المنطق نفسه بطرق معاصرة: بدءاً من الإطار القانوني والسياسي الذي يقيد الحركة ويحد من الحقوق، مروراً بالعزل المكاني عبر الجدار العازل ونقاط التفتيش، وصولاً إلى التحكم الحيوي في الموارد الأساسية مثل الغذاء والدواء والوقود. هذه السياسات لا تقتصر على البعد العسكري أو الأمني، بل تمثل استراتيجية لإعادة هندسة المجتمع الفلسطيني وتحويل الحياة اليومية إلى أداة للإخضاع. البطالة المنتشرة، تقييد الموارد، وتقييد الحركة، كلها أدوات لإنتاج حالة من اليأس البنيوي، تضع الأفراد في حالة من "الحياة المعلقة" بين البقاء والفاء، وتخلق مجتمعاً هشاً يعتمد على المعونات والمساعدة الخارجية، ما يعيد إنتاج القوة عبر الهشاشة.

كما كشف البحث أن الخطاب السياسي والأمني الإسرائيلي يستخدم "الخطر الديموغرافي" للفلسطينيين كسلاح أيديولوجي، مشابه للمنطق النازي الذي صور اليهود

بوصفهم تهديدًا للهوية القومية. هذا التحول من البعد الديموغرافي إلى مسوغ للأمن والسيطرة يوضح كيف يمكن للذاكرة التاريخية –مثل الهولوكوست – أن تتحول إلى أداة لتبرير إجراءات العزل، مع إعادة إنتاج آليات الإقصاء والاحتواء نفسها على ضحايا جدد.

من زاوية فلسفية وسياسية، يظهر أن أدوات السيطرة والإخضاع تتعدى المجال المادي لتشمل البعد النفسي والاجتماعي، عبر ما يمكن تسميته بـ "هندسة الوعي"، حيث تتحكم السياسات في إدراك الأفراد لذاتهم وللعالم، وتعيد تشكيل المجتمع بحيث يصبح خاضعًا للسلطة الهيمنة. هذا يعكس استمرارية منطلق الإقصاء عبر الزمن، رغم اختلاف السياقات التاريخية، ويطرح أسئلة عميقة حول العلاقة بين القوة، القانون، والسيطرة على الحياة اليومية كآلية للهيمنة.

خلاصة القول، إن المقارنة بين التجربة النازية والسياق الفلسطيني تكشف أن العزل والاحتواء ليسا مجرد تدابير أمنية أو سياسية، بل أدوات منهجية لإعادة إنتاج السلطة عبر السيطرة على الجسد والمجتمع والموارد والوعي. هذه الاستنتاجات تدعو إلى إدراك أن السياسات الإقصائية، مهما تغيرت سياقاتها، تظل تهدد الحقوق الإنسانية الأساسية، وتؤكد على ضرورة القراءة النقدية للخطابات التاريخية والسياسية، وفهم الديناميات التي تجعل الضحية السابقة تتحول أحيانًا إلى أداة لتبرير الإقصاء والعنف ضد "آخر جديد".

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية :

١. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ١٩٤٩. اتفاقيات جنيف الأربع. جنيف، اتفاقيات جنيف بشأن حماية ضحايا الحرب.
٢. أبو مخنف، لوط بن يحيى. ١٩٩٤. مقتل الحسين. تحقيق: محمد هادي اليوسفي الغروي. قم: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي.
٣. سعيد، إدوارد. ١٩٩٩. مسألة فلسطين. ترجمة: محمد عناني. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، سلسلة المشروع القومي للترجمة.

ثانياً: المصادر الأجنبية (Foreign References)

1. Bauman, Zygmunt, 1989. *Modernity and the Holocaust*. Cornell University Press.
2. Browning, Christopher, 2004. *The Origins of the Final Solution*. University of Nebraska Press.
3. Evans, Richard J, 2005. *The Third Reich in Power*. Penguin.
4. Foucault, Michel, 2004. *Society Must Be Defended*. Penguin.
5. Friedländer, Saul, 2007. *The Years of Extermination: Nazi Germany and the Jews, 1939–1945*. HarperCollins.
6. Levi, Primo, 1987. *If This Is a Man*. London: Abacus.
7. Mbembe, Achille, 2003. "Necropolitics." *Public Culture*.
8. Pappé, Ilan, 2006. *The Ethnic Cleansing of Palestine*. Oneworld Publications.
9. UNRWA. 2023. *Labour Market Brief – Gaza*.
10. UN Report, 2012. "Gaza in 2020: A Liveable Place?" United Nations.
11. Weizman, Eyal, 2007. *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation*. Verso.
12. Agamben, Giorgio, 1998. *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life*. Stanford University Press.

